

مناخ الإستثمار الجزائري و محدداته

أ/ ربال زونية¹

ملخص

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، ورغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى و التي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا.

الكلمات المفتاحية : بيئة الأعمال، مناخ الإستثمار، المؤشرات الدولية، جذب الإستثمار الأجنبي

Résumé :

Malgré les efforts déployés par l'état au début des années 90 , orientés vers l'amélioration de l'environnement des affaires ainsi que le climat des investissements en Algérie , et malgré le résultat positif obtenu au point de vue des indices qui à son tour avait acquis globalement avec succès des organismes de contrôle et de suivi des voies de réformes en Algérie , et en dépit de ça le climat de l'investissement se qualifie d'être loin de l'aptitude du niveau admis .

مقدمة:

يلعب مناخ الإستثمار والأوضاع العامة التي تتميز بها البلاد دورا كبيرا في أداء أي اقتصاد، ذلك أن الأداء الاقتصادي يرتبط إلى حد كبير بمجمل الأوضاع التي تتسم بها البيئة الاستثمارية سلبا أو إيجابا إذ تحكم العلاقة بين مناخ الاستثمار والأداء الاقتصادي الكثير من المؤشرات خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي الذي تجتذبه دائما الحوافز والمزايا التي توفرها البيئة الاستثمارية للمستثمر الأجنبي.

وعلى هذا الأساس تبذل الجزائر جهودا لإعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها الساحة الدولية من خلال توفير مناخ استثماري ملائم وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية داعمة .

1- أهمية الدراسة:

¹ أستاذة محاضرة -ب-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامع بومرداس.

إن موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي بمعنى تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

2- إشكالية الدراسة:

تدور مشكلة الدراسة حول مناخ الاستثمار باعتباره المدخل الحقيقي لجذب الاستثمارات الأجنبية وبالتبعية توفير تمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية بهدف التوسع في القاعدة الإنتاجية والخدمية بالتالي تحقيق التنمية. مع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق ذلك مرتبطة بتوافر محددات أو مقومات معينة حتى يستطيع البلد المعني جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبناء على ذلك تسعى هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكال الرئيسي التالي:

هل نجحت الجزائر في تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الإستثمار الأجنبي؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بمناخ الإستثمار؟ وما هي المحددات الأساسية التي يجب توفرها لتهيئة مناخ الاستثمار في أي بلد؟
- ما هو واقع هذه المحددات في الجزائر؟
- ما هي السياسات المتبعة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى الفرضيات الأساسية التالية:

- يتمثل مناخ الإستثمار في جملة من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على جذب وتشجيع الإستثمارات الأجنبية والمحلية.

- سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر من شأنها أن تضعف من جاذبيتها على المستوى الدولي؛
- يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى المزيد من الإصلاحات لتحسين ترتيبه ضمن المؤشرات الدولية، بالتالي ضرورة تبني جملة من الاستراتيجيات والسياسات بغية تعزيز وتحسين مناخ الإستثمار للاقتصاد الوطني.

4- هدف الدراسة:

استهدفت الدراسة كما هو واضح من عنوانها معرفة مناخ الاستثمار وآثاره على جذب الاستثمارات أي أن الدراسة في ظل فروضها العلمية تسعى إلى التعرف على:

- أهم محددات مناخ الاستثمار في ظل العولمة الاقتصادية باعتبار أن هذه المحددات صادرة عن مراكز أبحاث ومعاهد علمية متخصصة وتطبق على كل بلدان العالم.

- التعرف على طبيعة العلاقة بين محددات مناخ الاستثمار والقدرة على جذب الاستثمارات .

- التعرف على واقع هذه المحددات في الجزائر وفقا لدراسات ومؤشرات دولية .

5- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الاقتصادي الوصفي، في تحديد مفاهيم مناخ الإستثمار ومحددات مناخ الاستثمار التي أقرتها المعاهد والمؤتمرات والمؤسسات الدولية واستخدمت الدراسة من أدوات التحليل الكمي لتحديد موقع الجزائر بالنسبة للمؤشرات الدولية.

6- محاور الدراسة:

تظم الدراسة مزيج من الأفكار الأكاديمية النظرية للموضوع محل البحث، مع محاولة محاكاة الواقع العملي بالإشارة إلى تجربة الجزائر في هذا المجال، و بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، فقد تم تقسيمه على النحو التالي:

أولا - مفهوم المناخ الاستثماري ومحدداته

ثانيا- الوضع الحالي لمناخ الاستثمار في الجزائر

ثالثا- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشرات الدولية

رابعا- سياسات تحسين مناخ الإستثمار الجزائري

أولا : مفهوم المناخ الاستثماري ومحدداته

1- مفهوم مناخ الإستثمار:

يعتبر توافر المناخ الاستثماري الجيد من أهم دوافع الاستثمار الخاص سواء كان محلي أو أجنبي، ويقصد بالمناخ الاستثماري، «مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والتشريعية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية التي

تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار¹»

وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى «مجمّل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية²»

ومن ثم فإن العوامل الأساسية التي تتصل بالبيئة التي يتم فيها الاستثمار وتشكل المناخ الاقتصادي العام وتؤثر في اتخاذ قرارات الاستثمار بدءاً من فكرة الاستثمار وحتى جني ثماره، وتشمل هذه العوامل (الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتشريعي والتنظيمي... الخ)

-المحددات الخاصة بمناخ الاستثمار:

-الاستقرار الاقتصادي:

1-1 مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن «تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (التوظيف الكامل بدون تضخم) والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)»³

ويهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى تحقيق التوظيف الكامل وتفادي أوضاع التضخم والكساد وتوازن ميزان المدفوعات، أي أن الاستقرار في هذه الدول يعنى بتحقيق ثلاثة أمور هي: التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات، أما في الدول النامية فينصرف الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الراشد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملازم لاستمرار دفع عجلات التنمية دون ضغوط خارجية أو داخلية .

1 رجب إبراهيم إسماعيل، دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمار في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس 1997 ص 16

2 علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 31، يوليو 2004، ص 5

3 محمود علي إبراهيم القصاص، فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 82-1992 رسالة (ماجستير) غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1995، ص 31.

1- 2 أثر عدم الاستقرار الاقتصادي:

-أثر عدم الاستقرار الاقتصادي (التضخم) على الاستثمار الخاص

يعد التغير في معدل نمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث تنعكس هذه التغيرات على معدل التضخم و مستوى الناتج و العمالة والطلب الكلي و من المتوقع أن يؤدي عدم استقرار معدل نمو عرض النقود إلى زيادة عدم يقين قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الاقتصادي الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية والانتظار حتى يتوفر لديهم المزيد من التصورات حول المستقبل.

-الأثر على قدرة الدولة على جذب الاستثمار

يؤثر التضخم على قدرة الدولة على جذب الاستثمار من زاويتين: الأولى أن التضخم يؤدي إلى زيادة التكاليف الاستثمارية للمنشآت الجديدة، مما يؤدي إلى تقليل حجم الفائض الاقتصادي الذي يؤول إلى هذه المشروعات، والثانية: أن التضخم يؤدي إلى زيادة الاستيراد وإضعاف القدرة على التصدير مما يولد عجزاً في الميزان التجاري¹

إلى جانب ذلك هناك الآثار الاجتماعية للتضخم والتي منها التمايز الاجتماعي بين الطبقات نتيجة إعادة توزيع الثروة والدخل بلا ضوابط، وتسرب القدرات البشرية إلى الخارج، وتفشي الرشوة والفساد الإداري، وإضعاف ثقة الفرد في العملة الوطنية ... الخ.

-الاستقرار السياسي:

تحتل الأوضاع السياسية مكاناً بارزاً على مستوى العوامل المكونة للمناخ الاستثماري والتي تؤثر في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، ويأتي في مقدمة هذه الأوضاع السياسية درجة الاستقرار السياسي والفلسفة التي تحكم التوجهات الاقتصادية، ذلك أن المستثمر وهو بصدد اتخاذ قرار الاستثمار يأخذ في الحسبان جملة من المخاطر غير الاقتصادية التي تنتج عادة عن الإجراءات التي تتخذها الدول وتتصل بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية العامة، ومن ثم، فإن الاستقرار السياسي يساعد في تأمين المستثمر ضد هذه المخاطر ويشجع على اتخاذ قرار الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن توافر الاستقرار السياسي كأحد مقومات البيئة السياسية وكنصر من عناصر المناخ الاستثماري وهنا بكل ما يتعلق بنظام الحكم، وشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية أو الطبقية، ودرجة الوعي والنضوج السياسي،

1 رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 556

وكل ما يترتب على ذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية¹ والواقع أن الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار.

ويتولد عن عدم ممارسة الحقوق السياسية والحريات المدنية في الدول النامية ما يسمى بالانهيار السياسي أو الفساد السياسي ومن مظاهر الانهيار السياسي في الدول النامية سلبية المواطنة، وعدم تعاونهم مع القيادات العليا، والمقاومة المستمرة للنظام السياسي، والاضطرابات السياسية والاجتماعية (الاضطرابات العمالية والاعتداءات السياسية والحروب الأهلية وأعمال الإرهاب والشغب والاختطاف... الخ) والتخريب والثورة على النظام السياسي. ومن مظاهر الفساد السياسي (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص والحصول على رشاوى عن تقديم الخدمات العامة أو إنهاء الإجراءات. فضلا عن التهرب من الضرائب واتخاذ ثغرات القانون مجالا للتلاعب بقوى الشعب أو المرافق العامة²)

-الاستقرار التشريعي و التنظيمي:-

يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرها، وتشريعات الاستثمار إما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وإما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي، وقوانين التصدير والاستيراد...الخ.

ولما كانت الأوضاع التشريعية أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فإنه في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة يصبح تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها مطلباً جوهرياً لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة

1 تهاى محمد أبو قاسم، الأخطار السياسية و أثرها على أداء الصادرات المصرية، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العددان الثالث والرابع، 1996 ص 362

2 ماجد عبد الله المنيف، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار و النمو، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 12، 1998، ص ص 68-70

الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل.

ولذلك، فبقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، وأشارت الدراسات هنا إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندتها نظام سياسي وقضائي يعمل في سلاسة وسرعة، وألا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها، فضلا عن أن تكون المرونة هي سمة قوانين وقرارات الاستثمار¹

كما أن للبيئة التنظيمية والمؤسسية تأثيرا بالغا على نمو استثمارات القطاع الخاص نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات، وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين؛ حيث كلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة (أي نظام الشباك الوحيد)، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي، ودقيق، كلما ساعد ذلك على جذب المزيد من الاستثمارات.

4-1 البنية التحتية المادية والاجتماعية:

إن تعبير البنية الأساسية أو البنية التحتية تعبير جامع يضم أنشطة كثيرة يصفها اقتصاديو التنمية من أمثال "بول رونشتين-رودان" و"راجنير كسه" و"البرت هيرشمان" بأنها رأس المال الاجتماعي العام، ذلك أن البنية الأساسية تتضمن خدمات توفرها الدولة بالإمكانات الاقتصادية المتاحة لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، وإيجاد اقتصاد حديث يتمثل في النمو المتواصل لمختلف القطاعات الاقتصادية. وتكون ركيزته التجهيزات الأساسية ممثلة في المرافق العامة (القوى الكهربائية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات المياه والصرف الصحي الغاز والإشغال العامة) الطرق الكبرى والسدود وقنوات الري والصرف (وقطاعات النقل الأخرى (السكك الحديدية و الموانئ و المطارات و المجاري المائية) و إلى جانب ذلك تتضمن البنية الأساسية جوانب أخرى مثل العنصر البشري ونواحي التمويل

1 سعيد عبد الخالق محمود، التشريع كأداة لتحفيز الاستثمار المباشر في مصر، المؤتمر العلمي الثالث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق 1998 ص ص 312-313

للنظام المصرفي، و سوق الأوراق المالية، و شبكات المعلومات.
تعمل البنية الأساسية على توفير منافع كبيرة للتنمية الاقتصادية والتخفيف من عبء الفقر وتحسين ظروف البيئة. كما أن الاستثمار في البنية الأساسية الجيدة يزيد الإنتاجية و يقلل تكاليف الإنتاج و يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.
و في هذا الصدد، تعمل البنية الأساسية على تهيئة المناخ العام للاستثمارات الجديدة العامة و الخاصة و توزيعها بين قطاعات مختلفة، و تساعد على زيادة الكفاءة الحدية للاستثمار، بما يعني زيادة العائد الصافي والمتوقع عند كل حجم من أحجام الاستثمارات المنفذة. ففي قطاع الصناعات مثلا تقدم البنية الأساسية منافع عامة تتمثل في و فرات خارجية تستفيد منها الصناعات، و يترتب على خلق هذه الوفورات دفع عجلة الاستثمار في الصناعة و رفع معدل ربحها.

- حجم السوق المحلي والخارجي:

يقصد بحجم السوق حجم الطلب الكلي المحلي والأجنبي على السلع المنتجة، بمعنى (طلب المواطنين على السلع المنتجة محليا، و طلب الأفراد في العالم الخارجي على هذه السلع (الصادرات) و من المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي نذكر (نصيب الفرد من الناتج المحلي باعتباره مؤشرا للطلب الجاري، و عدد السكان إذ يعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية) و يتوقف الحافز على الاستثمار (إقامة مشروعات استثمارية جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة) على حجم السوق، حيث يؤدي عدم كفاية الطلب في الأسواق إلى قلة الدافع على الاستثمار، و لذلك فإن الدول النامية التي تتمتع بأسواق محلية كبيرة و مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية يزيد تدفق الاستثمار إلى قطاعاتها الاقتصادية و خاصة القطاعات الصناعية (حيث يؤثر حجم السوق و مستوى وفرة الموارد و مستويات التنمية على تكاليف العمليات الإنتاجية بالانخفاض.

ثانيا : الوضع الحالي لمناخ الاستثمار في الجزائر

تشير مختلف التقارير الصادرة من جهات رسمية " تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " أو من جهات غير رسمية " منتدى دافوس " على سبيل المثال، إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسة الإنمائية في الجزائر والتي تؤثر بالتالي على مناخ الإستثمار في بلادنا. و بناء على ذلك سنحاول التطرق إلى أوضاع الجزائر فيما يتعلق بمناخ الاستثمار، استنادا إلى مجموعة من المؤشرات التي تنشرها بعض الهيئات الدولية.

فاعتبر التقرير الصادر بتاريخ 2003/10/31 عن منتدى الأعمال العالمي المعروف بمنتدى دافوس الذي يضم أهم المجموعات والشركات العالمية وأكبر

المستثمرين ورجال الأعمال، أن مناخ الأعمال في الجزائر غير ملائم وغير مستقر، وتراوحت مرتبة الجزائر في التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديون الذين يتخذون من دافوس السويسرية مقرا لهم ما بين 72 و 96 من مجموع 102 دولة. مما يوحي بأن المناخ الخاص باستقطاب الأعمال والاستثمارات غير متوفر، وقد أدرجت الجزائر لأول مرة في الترتيب العالمي في عام 2003

و يسجل التقرير نقطة إيجابية واحدة هي المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي، حيث صنفت الجزائر في مراتب متقدمة (الرتبة 52 من 102 دولة) وباستثناء هذه المرتبة الإيجابية فإن الجزائر غالبا ما صنفت في مراتب دنيا.

وتأتي أهمية هذا التقرير كونه صادر عن منظمة تجمع أكثر من 1000 شركة من أكبر المجموعات والشركات الدولية في جميع التخصصات الصناعية والتجارية والشركات المتعددة الجنسيات، إضافة إلى أهم وأكبر صانعي القرار السياسي والاقتصادي وهو ما يدعم مصداقيتها، وللمقارنة فقد صنفت تونس في الرتبة 38 عالميا و 42 لجنوب أفريقيا و 58 لمصر و 61 للمغرب.

وحدد التقرير الدولي أهم العراقيل والعقبات التي تواجه تدفق رأس المال العالمي في شكل استثمار مباشر أو شراكة، فقد حدد رجال الأعمال الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك على قائمة العراقيل بنسبة (23%)، ثم تأتي الإدارة والبيروقراطية بنسبة (14%)

واعتبر 10% من رجال الأعمال المستجوبين وأرباب العمل ومسؤولي الشركات الوضع السياسي والتقلبات المصاحبة له تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر.

أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملا، فنجد القوانين والتشريعات المقيدة للعمل والبنية التحتية 7% والسياسة الضريبية وتفشي الرشوة بنسبة 8%.

كما حصلت الجزائر على الرتبة 83 من حيث القدرة التنافسية في مجال الأعمال وفي الرتبة 81 في مجال نوعية ومستوى محيط الأعمال، وحدد التقرير العديد من النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فقد صنفت الجزائر في الرتبة 74 في مجال الوصول إلى عملية التمويل البنكي، والرتبة 87 في مجال التهرب الجبائي والضريبي أما فيما يتعلق باستقلالية القضاء فقد جاء ترتيب الجزائر في الرتبة 76 عالميا، مما يبين التأخر المسجل في مجال إصلاح المنظومة المصرفية والقضائية وعدم مسايرة العديد من التشريعات للتطورات العالمية، وفي ذات السياق صنفت الجزائر في الرتبة 70 في مجال حق الملكية وخاصة العقار الذي يعتبر من أهم

العقبات التي طالما يركز عليها المستثمر الأجنبي، أما فيما يتعلق بدرجة نجاح الحكومة في ترقية وتطوير التكنولوجيا، فإن ترتيب الجزائر جاء في الرتبة 91 أي قبل 11 دولة فقط على المستوى العالمي.

إن الأرقام الوارد في التقرير والتصنيف العالمي تكشف مدى التأخر المسجل من قبل الجزائر في جميع قطاعاتها باستثناء المحروقات، والمؤشرات الكلية. وما ينتظر الحكومة هو السعي المستمر نحو بناء كيان مؤسسي يستطيع مواجهة المؤسسات التي دخلت و سوف تدخل للجزائر من أجل الاستثمار مع وضع آليات يتم بمقتضاها تهيئة المناخ لمختلف الشركات المحلية والأجنبية العمومية والخاصة، حتى يتسنى لها الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو من خلال اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل التمكن من تعظيم المكاسب والتقليل من الآثار السلبية التي أفرزتها ظاهرة العولمة.

ثالثا- تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب المؤشرات الدولية؛

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار في الجزائر، ورغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى و التي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، لذا و لأجل معرفة مكانة الجزائر و تقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار، حيث توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول، و سيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات فيما يلي:

- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

المؤشر المركب للمخاطر القطرية يصدر شهريا عن مجموعة (The Political Risk Services «PRS» من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) International Country Risk Guide) منذ عام 1980، حيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، و هو يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. و يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب)،
- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 % من المؤشر المركب)،
- مؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 % من المؤشر المركب).

يقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:¹

من 0 إلى 49.5	دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛
من 50 إلى 59.5	دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة؛
من 60 إلى 69.5	دول ذات درجة مخاطرة معتدلة؛
من 70 إلى 79.5	دول ذات درجة مخاطرة منخفضة؛
من 80 إلى 100	دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، و الجدول التالي رقم 01 يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

جدول رقم 01: وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2002-2010

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	مارس 2007	ديسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	78.5	76.8	70.8	72.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية،

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، من 2002 إلى 2010.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن الجزائر تميزت بدرجة مخاطرة تراوحت ما بين معتدلة إلى منخفضة خلال السنوات من 2002 إلى 2010، مما يدل على تحسن وضعية الجزائر من حيث مناخ الاستثمار.

مؤشر الحرية الاقتصادية:

يأتي إصدار التقرير السنوي للحرية الاقتصادية العالمي والذي يعتبر أحد أهم الأنشطة البحثية التي تصدر عن كل من معهد Heritage Foundation و صحيفة Wall street منذ عام 1995 بهدف قياس مدى التجانس بين السياسات المتبعة لدى الدول ومؤسساتها المختلفة الرامية إلى دعم الحرية الاقتصادية بمفهومها العريض، حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول و توفير مجالات لحرية الاختيار

¹ لتفاصيل أكثر حول المؤشر أنظر تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2011، ص 66-56

الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة؛ كما يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية، في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون و قوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، و يدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتمد هذا المؤشر على 10 عوامل متمثلة فيما يلي :¹

- السياسة التجارية (معدل التعريف الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)

- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)

- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد

- السياسة النقدية (مؤشر التضخم)

- تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع القطاع المصرفي و التمويل

- مستوى الأجور و الأسعار

- حقوق الملكية الفردية

- التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية

- أنشطة السوق السوداء.

وتمنح هذه المكونات أوزاناً متساوية، و يتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، و الذي يمكن توضيح قيمه كما يلي:

- (1-1.95) دلالة على حرية اقتصادية كاملة؛

- (2-2.95) دلالة على حرية اقتصادية شبه كاملة

- (3-3.95) دلالة على ضعف الحرية الاقتصادية؛

- (4-5.00) دلالة على انعدام الحرية الاقتصادية

و الجدول رقم 02 الموالي بين لنا مرتبة الجزائر العالمية ضمن 179 دولة شملتها الدراسة للفترة الممتدة ما بين سنة 2009 إلى 2012 من خلال مؤشر الحرية

¹ لتفاصيل أكثر : <http://www.heritage.org/index/>

الاقتصادية.

جدول رقم 02 : مرتبة الجزائر الدولية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2009-2012

السنوات	2009	2010	2011	2012
الترتيب عالميا/179 دولة	107	105	132	140
الترتيب عربيا/17 دولة	14	13	14	15
التنقيط في المؤشر	56.60	56.90	52.40	51.00

Source: The Heritage foundation & wall street journal. index of economic freedom.

<http://www.heritage.org/index>

بحسب معطيات الجدول أعلاه فالجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة 140 عالميا في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة مئوية، أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يشتمل على جملة من المعايير الرئيسية التي يتم أخذها بعين الاعتبار، على غرار حرية الأعمال، أين حصلت الجزائر على 66.3 نقطة مئوية، حرية التجارة 72.8 نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي 47.9 نقطة مئوية، و كذا حرية الاستثمار 20.0 نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي 30.0 نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال. وهذا الوضع بالنسبة للجزائر، يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، وأدوات السياسات التجارية و النقدية، إلى جانب التشريعات و الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

-مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، يستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا، قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة و درجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، و تمزج آراءهم حول نظرهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما أدخلت مؤشر بيئة أداء الأعمال، ومؤشر الضبابية لأول مرة، ولا بد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها إجراء 3 مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل. و تتراوح قيمة

المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية. و الجدول التالي رقم 03 يستعرض ترتيب الجزائر في المؤشر للفترة 2011-2003.

جدول رقم 03: تطور مؤشر الشفافية في الجزائر للفترة 2011-2003

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الدول/الترتيب	133/88	146/97	159/97	163/84	179/99	180/92	178/111	180/105	180/112
النقاط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية، الموقع:

www.transparency.org

حسب الجدول أعلاه نجد أن مؤشر الشفافية الدولية للجزائر قد تراوحت قيمه ما بين 2.6 و 3.2 خلال السنوات من 2003 إلى سنة 2011 و هذا يدل على أن الجزائر و حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. و حسب تقرير التنافسية لعام 2011-2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي و الذي يتم فيه استقصاء شركات دولية و محلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر¹ بنسبة 14 % بعد كل من البيروقراطية 20.5% و التمويل 15.7%. ومن خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، نجد أن الجزائر تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال.

مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية.

يتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال و تشمل تلك المؤشرات: بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، وإغلاق المشروع. كما هو موضح في الجدول رقم 04 التالي:

¹ World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2012-2013, p: 88.

جدول رقم 04: وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2012

2012	2011	2010	2009	مكونات المؤشر الفرعية/ السنوات
148	143	136	132	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال
153	150	148	141	تأسيس الكيان القانوني للمشروع
118	117	110	112	استخراج تراخيص البناء
-	122	122	118	توظيف الممالة
167	165	160	162	تسجيل ملكية الأصل العقاري
150	139	135	131	الحصول على الائتمان
127	123	122	118	التجارة عبر الحدود الدولية
79	74	73	70	حماية المستثمر
164	162	168	166	سداد الضرائب
122	123	123	126	تنفيذ العقود التجارية
59	52	51	49	تصفية وإغلاق المشروع

and 2012, 2011, 2010, Doing Business 2009, Source: World Bank

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا الوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، ما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

إن تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث تحصلت الجزائر خلال سنة 2011 على المرتبة 143 عالميا من بين اقتصاديات 183 دولة، في حين تراجعت إلى المركز 148 من بين 183 دولة شملها الترتيب سنة 2012، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة. حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع؛ حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 25 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 118، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 167 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 150 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم لياونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوأ البلدان في هذا المؤشر. كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة

في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمرية، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 164 في مجال الضرائب والرسوم و127 في مجال التجارة الخارجية و122 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 59 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة. و إجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة.

رابعاً- سياسات تحسين مناخ الاستثمار الجزائري؛

يعد بناء وتنمية مناخ استثماري جيد منطلقا أساسيا لمجابهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهودا جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل، كما أن المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها الإنتاجية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للاستثمار، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أهم السياسات التي تسعى إلى دعم مناخ الاستثمار للاقتصاد الجزائري ما يلي :¹

1- العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية و اجتذاب الاستثمارات الأجنبية: وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون متسما بالشمولية والمرونة والوضوح في منح الإعفاءات والتسهيلات ضمن ضوابط تنموية و استثمارية واضحة و محددة و تبسيط إجراءات الترخيص و التسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة و وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالاستثمارات و

¹ علال بن ثابت، "متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: "آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، نوفمبر 2006، صص 12-14.

إدارتها، و بالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد.

2- إصلاح القطاع العام وتسريع عمليات الخصخصة: ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية و رفع كفاءتها و زيادة إنتاجيتها و ذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتتها الدولة بمختلف الميادين و الإسراع في تنفيذها و تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج و الاستثمار و التصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي و الإشرافي و التنظيمي للحكومة.

3- تامين الثروات و الموارد الاقتصادية: و يكون ذلك بتحفيز و تشجيع استغلالها و تحويلها و هو شأن الصناعة البتروكيمياوية و السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري و هي قطاعات مولدة للثروة و مناصب الشغل و الصادرات الجديدة.

4- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات: و يكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية و وضع تحفيزات جبائية و مالية ملائمة و خاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

5- مواصلة إصلاح السياسة النقدية: و هذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعتبر بمثابة الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام و زيادة القدرة التنافسية، و يكون ذلك من خلال الاستفادة بحجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي و تعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة و الإشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

6- تطوير السوق المالية الجزائرية: إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني باعتبارها وعاء ضروري لبناء الادخار الوطني و قاعدة لحفز الاستثمارات المحلية و جذب الأجنبية منها، و يكون ذلك من خلال إعادة هيكلة و تنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له و استكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية و سلامة لتعامل بالأوراق المالية.

7- تطوير سوق العمل الجزائري:

إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية و تعزيز القدرة التنافسية، و يكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى

تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم و إعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات و البرامج لمتعلقة بتطوير و تأهيل القوى العاملة الجزائرية فضلا عن التوسع الكمي و النوعي في برامج التأهيل و التدريب المهني و تطوير سياسات التعليم العالمي بما يتلاءم مع سوق العمل.

8- تطوير الهياكل القاعدية و مشروعات البنية التحتية:

و يكون ذلك من خلال التركيز على وفرة و نوعية الخدمات البنية التحتية ومحاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها و تسييرها هذا بالإضافة إلى تطوير و تفعيل الإطار التشريعي و التنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها و نوعيتها لما للدور الهام الذي تلعبه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري و زيادة القدرة التنافسية.

9- الاهتمام و السعي إلى تطوير العلوم والتكنولوجيا:

يلعب هذا القطاع دور هام في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الإنتاج و تعظيمه و رفع مستوى الإنتاجية، و يكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز و المؤسسات التي تعنى بالعلوم و التكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية و العمل على تطويرها، و تبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية و رفع مردوديتها و إدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية إضافة إلى تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعتبر عامل حاسم من أجل التنمية.

10- تطوير الإطار التشريعي و المؤسسي:

يعتبر تحسين البيئة التشريعية و التنظيمية و المؤسسية أحد الإجراءات الهامة لانطلاقة تنموية فعالة وتحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية و مواكبة متطلبات تحرير و عولمة الاقتصاد و الانفتاح على الأسواق الخارجية، و يكون ذلك من خلال مراجعة لجملة لتشريعات و القوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب و قانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون استقلال القضاء...الخ. وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس...الخ.

11- المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية:

و ذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و تحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية و الاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية و البرمجيات و التكوين و التدريب و إدارة الجودة الشاملة و معايير نظام المعلومات و الاستثمارات المادية

في جلب التكنولوجيا الحديثة و محاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء و الفعالية في التنفيذ و الوضوح في الإعلام. فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكّنها من مواجهة المنافسة الأجنبية و تتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة و إجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة و أخيرا بتنظيم دورات تدريب و إعادة تأهيل لليد العاملة و الإطارات.

الخاتمة:

على الرغم من المحاولات الجادة التي تقوم بها الحكومة الجزائرية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن مناخ الاستثمار في بلادنا كما ذكرنا سابقا لا يزال يحتاج إلى الكثير من المجهودات لتحسين المؤشرات الواردة عن مختلف المنتديات والهيئات الدولية من خلال تقديم حوافز دقيقة ترتبط بالأهداف وتعميق الإصلاحات في جميع الميادين.

يمكننا حصر أهم نتائج هذه الورقة البحثية في العناصر التالية:

- رغم الإصلاحات التي باشرتها الجزائر في كل الميادين، ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال متأخرا، بدليل المركز المتدني للجزائر بالنسبة لمختلف المؤشرات المنشورة في مختلف التقارير الدولية، حيث تظهر المؤشرات الدولية الضعف النسبي في محددات المناخ الإستثماري الجزائري. تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات، ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري.

- يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين مناخها الإستثماري من الأمور الهامة في هذا الصدد، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمات من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، سياسة إصلاح التشريعات والمؤسسات، أساليب الممارسة الإدارية الرشيدة، سياسة تحديث البنية الأساسية، تحديث الجهاز الحكومي والإداري... الخ.

على ضوء دراستنا السابقة، والنتائج المتوصل إليها، نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة مواصلة العمل على تحقيق الإصلاح والتطوير الإداري الشامل الذي يكفل تحسين مستويات الإدارة بهدف تعزيز فرص النجاح أمام جهود التنمية

الاقتصادية والاجتماعية القادرة على مواجهة متطلبات المرحلة القادمة
- إعادة تأهيل مناخ الأعمال مما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من
عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، تأخر مشاريع البنية التحتية، خاصة هياكل الاتصال،
إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة... الخ، وكذا توفير المناخ لخلق الاستثمار من
كفاءة إدارية، استقرار سياسي والحكومة الداعمة والمساندة له.

- ضرورة وجود بنية تشريعية وقضائية تتميز بالبساطة والوضوح وعدم
التناقض في القوانين المتزامن مع قضاء عادل يمارس نشاطه بشفافية وسرعة في
الفصل بين المتنازعين.

- تسهيل إجراءات تأسيس وتسجيل المشاريع الاستثمارية واختصار
الخطوات البيروقراطية لكل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي.

- تطوير مستوى التعليم والمهارات الفنية وتقنيات المعلومات لليد العاملة
في مختلف المجالات سواء كانت مهارات (إدارية- فنية- تقنية- تسويقية).

قائمة المراجع :

- 1- رجب إبراهيم إسماعيل، دور المناخ الاستثماري في تنمية الاستثمار في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس 1997.
- 2- على عبد القادر على ، محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر ، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 31، يوليو 2004.
- 3- محمود علي إبراهيم القصاص، فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 82-1992 رسالة (ماجستير) غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1995.
- 4- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
- 5- تهايمي محمد أبو قاسم، الأخطار السياسية و أثرها على أداء الصادرات المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العددان الثالث والرابع 1996.
- 6- ماجد عبد الله المنيف، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، عدد 12، 1998.
- 7- سعيد عبد الخالق محمود، التشريع كأداة لتحفيز الاستثمار المباشر في مصر، المؤتمر العلمي الثالث، كلية التجارة، جامعة الزقازيق 1998.
- 8- علاء بن ثابت، متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟ دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، نوفمبر 2006.

The Global Competitiveness Report.9- World Economic Forum
http://www.heritage.org/index

10-